

المشكلات التي تواجه الهيئة التدريسية في المدارس الثانوية في ظل المتغيرات المجتمعية

هبة محمد احمد

أ. د مروج مظهر عباس

جامعة بغداد / كلية التربية للبنات / قسم الاجتماع

(The Problems facing the teaching staff in secondary schools in light of societal changes)□

A.Dr. Marouj Mazhar Abbas

Hiba Mohammed Ahmed karim

University of Baghdad

College of Education for Women Department of Sociology

Department of Sociology□

hiba.ahmed2309m@coeduw.uobaghdad.edu.iq□

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات التي تواجه الهيئة التدريسية في المدارس الثانوية وتحليل أبعادها الإدارية والفنية والتربوية والاجتماعية، ومعرفة انعكاسات هذه المشكلات على أداء المدرسين وجودة العملية التعليمية كما عملت هذه الدراسة على تقديم مقترحات عملية لتحسين بيئة العمل في المدارس الثانوية وتعزيز دور المدرس في تحقيق الأهداف التربوية المطلوبة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم تطبيق استبانة أعدت لهذا الغرض على عينة من مدرسي ومدربات في المدارس الثانوية وقد تناولت أداة الدراسة عدة محاور رئيسية شملت : المشكلات التنظيمية والإدارية والمشكلات المهنية والتربوية والمشكلات التقنية والفنية والمشكلات الاقتصادية ومشكلات البيئة المدرسية. أظهرت النتائج أن المشكلات الإدارية والتنظيمية جاءت في مقدمة التحديات التي تواجه الهيئة التدريسية حيث تمثلت أبرزها في ضعف التخطيط، وتعدد التعليمات المتضاربة، وتأخر صدور القرارات أو مفاجئتها، إضافة إلى عدم وضوح الصلاحيات. كما كشفت النتائج عن معاناة المدرسين من ضعف الامتيازات وقلة الحوافز والتكريم، واعتبار الرواتب غير متناسبة مع حجم الجهد المبذول ومسؤوليات العمل. أما فيما يتعلق بالمشكلات المهنية والتربوية، فقد وضحت الدراسة وجود تحديات تتعلق بطرق التدريس التقليدية وثقل المناهج الدراسية وضعف التدريب المستمر ونقص التخصصات العلمية في بعض المدارس مما يعيق المدرس عن أداء دوره بكفاءة. وفي الجانب التقني والفني أظهرت النتائج أن قلة الوسائل التعليمية وضعف البنية التكنولوجية يشكلان عائقاً أمام توظيف التكنولوجيا في التعليم. الكلمات المفتاحية: المشكلات ، الهيئة التدريسية ، المدارس الثانوية.

Abstract

The study aimed to identify the problems facing the teaching staff in secondary schools, analyze their administrative, technical, educational and social dimensions, and find out the implications of these problems on the performance of teachers and the quality of the educational process .this study also worked to provide practical proposals to improve the working environment in secondary schools and enhance the role of teachers in achieving the required educational goals.The study was based on the descriptive analytical curriculum and a questionnaire prepared for this purpose was applied to a sample of secondary school teachers. the study tool addressed several main topics, including : organizational and administrative problems, professional and educational problems, technical and technical problems, economic problems and problems of the school environment.The results showed that administrative and organizational problems came to the forefront of the challenges facing the teaching staff, the most prominent of which were poor planning, multiple conflicting

instructions, delayed or sudden decisions, in addition to the lack of clarity of powers. The results also revealed that teachers suffer from poor privileges, lack of incentives and honors, and considering salaries disproportionate to the amount of effort spent and work responsibilities. As for the professional and educational problems, the study revealed the existence of challenges related to traditional teaching methods, the weight of curricula, the weakness of continuous training and the lack of scientific disciplines in some schools, which hinders the teacher from performing his role efficiently. In the technical and technical aspect, the results showed that the lack of educational means and the weak technological structure constitute an obstacle to the use of technology in education. **Keywords:** Problems, Faculty Members, Secondary School.

المقدمة

تعد المدارس الثانوية الركيزة الأساسية في تعليم الطلبة واعداد وتأهيلهم للمرحلة الجامعية وتعتبر البيئة التعليمية تتفاعل فيها مجموعة البشرية والتربوية والتنظيمية وتساهم في تحقيق الاهداف التعليمية. واعضاء هيئة التدريس هم الذين يحتلون المكانة الاجتماعية وتكون محور المنظومة التربوية، اذ يكون على عاتقهم تنفيذ المهام التربوية في العملية التعليمية وهي (بناء اتجاهاتهم العلمية والاجتماعية، تنمية مهارات الطلبة، المناهج العلمية). الى جانب ذلك ان هذه المهام تتأثر بجملة من المشكلات والتحديات التي تواجه اعضاء هيئة التدريس في بيئتهم العملية، والتي تعكس سلبا على جودة التعليم ومدى كفاءته التربوية. وفي ظل التغيرات والتطورات السريعة التي يشهدها كافة القطاعات الدولية ومنها قطاع التربية وتزايد متطلبات العملية التعليمية، تبرز الحاجة الملحة إلى دراسة هذه المشكلات بصورة منهجية. بهدف تشخيص أسبابها، وتحليل انعكاساتها، واقتراح الحلول العملية الهادفة إلى تحسين أداء الهيئة التدريسية وتعزيز فعالية المدارس الثانوية. كما أن الوقوف على هذه التحديات يسهم في دعم صانع القرار التربوي وصياغة سياسات تعليمية أكثر ملائمة مع متطلبات اعضاء هيئة التدريس. لذا جاءت هذه الدراسة لكي تسلط الضوء على المشكلات التي تواجه اعضاء الهيئة التدريسية في المدارس الثانوية، من خلال تحليل واقع البيئة المدرسية، صعوبة المنهاج الدراسية، توزيع الحصص، الجانب الاقتصادي، والظروف المهنية، والعوامل الإدارية والتنظيمية، وما يرتبط بها من صعوبات تعليمية وتربوية. وتهدف الدراسة إلى تقديم رؤية علمية تساهم في فهم طبيعة هذه المشكلات واسبابها واثار هذه المشكلات على اعضاء هيئة التدريس، وصولاً إلى توصيات والاستنتاجات فاعلة التي تساعد في تطور العملية التربوية والتعليمية.

المبحث الأول: عناصر البحث

أولاً: مشكلة البحث

تُعد المؤسسة التعليمية أحد المراكز الأساسية في بناء المجتمعات، وأداة فعالة في تشكيل الوعي الجمعي وصياغة القيم والمعايير التي تُسهم في استقرار النسيج الاجتماعي وتقدمه. ويقع على عاتق الهيئة التدريسية الدور المحوري في هذه المنظومة، باعتبارها الفاعل الرئيس في العملية التعليمية والتربوية، وكونها تمثل الجسر الذي يربط المعرفة بسلك الطلبة، ويترجم السياسات التعليمية إلى ممارسات واقعية. إلا أن هذا الدور يتأثر بالسياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تُحيط بالعملية التعليمية، والتي تُلقي بظلالها على أداء اعضاء الهيئة التدريسية وتفاعلهم مع الطلبة. وفي المجتمع العراقي المعاصر، تبرز جملة من التحديات البنيوية التي أثرت في طبيعة عمل اعضاء الهيئة التدريسية، لاسيما في المراحل الثانوية، حيث يعاني الواقع التعليمي من تداعيات الأزمات المتلاحقة، كعدم الاستقرار الأمني والسياسي، والتراجع الاقتصادي، وضعف البنى التحتية للمؤسسات التعليمية، فضلاً عن الانقسام المجتمعي وغياب السياسات التعليمية المستقرة. وقد انعكست هذه الظروف بصورة مباشرة على أداء المدرّسين والمعلمين، وعلى علاقتهم بالطلبة، مما ساهم في تصاعد حدة المشكلات داخل الحقل التعليمي. تتنوع المشكلات التي يواجهها اعضاء الهيئة التدريسية بين تلك المرتبطة بالبيئة المؤسسية كضعف الموارد، وازدواجية المعايير الإدارية، وغياب الحوافز المهنية - وتلك التي تنبع من العلاقة التفاعلية مع الطلبة، والتي أصبحت أكثر تعقيداً بفعل التحولات الاجتماعية والثقافية والقيمية في المجتمع العراقي. فقد بات العديد من الطلبة يعانون من اضطرابات نفسية واجتماعية ناجمة عن البيئة الأسرية الهشة أو الصراعات المجتمعية، وهو ما يؤثر في مدى تقبلهم للضبط التربوي والتفاعل مع السلطة التعليمية داخل الصف، ويُربك مسار العملية التعليمية برمتها.

ثانياً: أهمية البحث

إن لكل دراسة أهمية نظرية وتطبيقية، ولأن هذه الدراسة تعنى بشريحة مهمة من المجتمع العراقي كونها تتولى مهمة تعليم النشء، وإعداد مخرجات مؤهلة لسوق العمل، حيث تكمن أهميتها في جانبين هما النظري والتطبيقي.

أ- الدراسة النظرية

١- ندرة البحوث والدراسات التي تتناول مشكلات المدرسين أو أعضاء الهيئة التدريسية في المدارس الثانوية على حد علم الباحثة
٢- سد الفجوة البحثية في مجال علم الاجتماع التربوي.

٣- تساهم هذه الدراسة في فهم التحولات المجتمعية وتأثيرها على المؤسسات التربوية والهيئة التدريسية خاصة بعد التحول السياسي ٢٠٠٣م.
٤- يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة من خلال تطوير برنامج التي تقوم به وزارة التربية لمعالجة المشكلات التي تعاني منها الهيئة التدريسية مما يؤدي الى تحسين جودة التعليم في المجتمع العراقي

ب - الدراسة التطبيقية

١- تكمن أهمية هذه الدراسة في تشخيص دقيق للمشكلات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية يساعد في وضع حلول لها.
٢- تساعد الدراسة في وضع سياسات وبرامج وخطط تطويرية للبيئة التعليمية والتربوية.
٣- دعم أعضاء الهيئة التدريسية وتقديم حلول لهذه التحديات مثل التعامل

ثالثاً: اهداف الدراسة

: هناك عدة أهداف لهذه الدراسة :

- ١- التعرف على المشكلات التي تواجه الهيئة التدريسية في المدارس الثانوية في قضاء المسيب ببابل.
- ٢- التعرف على أسباب المشكلات للهيئة التدريسية في المدارس الثانوية في قضاء المسيب.
- ٣- تشخيص أنواع المشكلات التي تواجه المدرسين.
- ٤- الوقوف على التدابير والمعالجات الرسمية وغير الرسمية للحد من ايقاف المشاكل ضد الهيئة التدريسية.
- ٥- معرفة الآثار السلبية التي تنعكس على الهيئة التدريسية في أدائهم المهني والوظيفي.

المبحث الثاني : تحديد المفاهيم الاساسية

١. المشكلات يقصد بالمشكلة من الناحية اللغوية: اسم فاعل من الإشكال وهو الداخل في أشكاله وأمثاله. وعند الأصوليين اسم لفظ يشتهب المراد منه بدخوله في أشكاله على وجه لا يعرف المراد منه إلا بدليل يتميز به من بين سائر الأشكال. (العلامة التهانوي: ١٩٩٦: ١٥٥١).

اما اصطلاحاً: المشكلة هي انحراف من الحالة الطبيعية إلى المؤثرات السلبية التي تضر الحالة النفسية كما تضر البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويسعى الفرد إلى معرفة أسباب المشكلة لمحاولة إصلاحها كالمرض والتسرب والانحراف والجرائم. (عبد العزيز المعايطة: ١٦: ٢٠١٣).

كما تعرف على أنها: الظاهرة التي تتكون من عدة احداث او وقائع متشابكة وممتزجة ببعضها لفترات طويلة ويكتنفها التلبس والغموض والتي تواجه الفرد والجماعة ويصعب حلها قبل معرفة اسبابها او الظروف المحيطة بها وتحليلها للوصول في شأن اتخاذ القرارات بشأن حلها. (وجدان: ٢٠١٦: ١٤٧)

اجرائياً: وهي التي تحصل مع الاشخاص والتي يجب معرفة اسباب حصول المشكلة عند وقوعها والوصول الى نتائج وحلول لهذه المشكلة.

٢. الهيئة التدريسية: يقصد بالهيئة التدريسية من الناحية اللغوية: : حال الشيء وكيفيته، ورجل هيئ حسن الهيئة، والهيئة صورة الشيء وحالته يريد به ذوي الهيئات الحسنة الذين يلزمون هيئة واحدة وسمتاً واحداً ولا تختلف حالتهم بالتنقل من هيئة إلى هيئة (العلامة ابي الفضل: ١٤٠٥: ١٨٨)

اما اصطلاحاً يعرف الهيئة التدريسية: ويقومون بمجموعة من الإجراءات والعمليات مع الطلاب لإنجاز مهام معينة في سبيل تحقيق أهداف محددة والتأثير في الطلاب بقصد التعلم. ويحدث هذا التأثير من خلال التفاعل بين الطلاب من جهة والمدرس وما يوفره من الإمكانيات والنشاطات والاجراءات في المواقف التعليمية من جهة أخرى. كما يمارسون مجموعة من الإجراءات والنشاطات التعليمية المقصودة والمتوافرة من قبلهم والتي يتم التفاعل من خلالها بينهم وبين الطلاب، بغية تسهيل عملية التعلم وتحقيق النمو الشامل والمتكامل للمتعلم. (محمد السيد علي: ٧٥: ٢٠١١)

وتعرف ايضا حسب المادة (١٥): وهي التي تقوم بالمهام التربوية والاجتماعية المنصوص عليها في هذا النظام والمساهمة في الأعمال الإدارية وفي تنفيذ البرامج التي تعهد إليهم بموجب قرار مجلس المدرسين وتستعين للنهوض بتلك المهام بالمشرفين التربويين الاختصاصيين وبما تنظمه وزارة التربية من برامج تدريبية للمدرسين أثناء العام الدراسي. (الوقائع العراقية: ٩: ١٩٧٧)

الهيئة التدريسية إجرائياً: هم المدرسين والمدرسات في المؤسسات التربوية الذين يبذلون الجهود بهدف التعليم وإيصال المعلومات للطلاب بالمدارس الثانوية بقضاء المسيب ببابل.

٣. المدارس الثانوية ويقصد بالمدارس الثانوية من الناحية اللغوية: وقال أبو الهيثم: درس الأثر يدرس دروساً ودرسته الريح تدرسه درساً أي محته ومن ذلك درست الثوب أدرسه درساً فهو مدروس ودرس. (جمال الدين بن منظور: ١٤٠٥، ٧٩)

اما اصطلاحاً: الحلقة النهائية في التعليم العام وقد تندمج في انظمة بعض الدول مع المرحلة المتوسطة وقد تنفصل عنها. (ابتسام جواد مهدي: ٢٠١٥، ٥٢) وتعرف ايضاً: وهي المؤسسة الاجتماعية الرسمية التي تقوم بوظيفة التربية ونقل الثقافة المتطورة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية التي قام المجتمع بإنشائها لتشارك الأسرة مسؤوليتها في التنشئة الاجتماعية تبعاً لنظمه وأهدافه، متأثرة بكل ما يجري في المجتمع ومؤثرة فيه باعتبارها الوسيلة التي تصلح الفرد ويصبح فيها إنساناً اجتماعياً وعضواً فعالاً في المجتمع. (زينب الخالدي: ١٧٩، ٢٠٢٢).

المدارس الثانوية إجرائياً: هي المؤسسات التعليمية في قضاء المسيب ببابل والتي تدرّس فيها المرحلة الثانوية، وهي المرحلة التي ترتبط ما بين الدراسة الابتدائية والدراسة الجامعية ومدتها ثلاث سنوات للدراسة المتوسطة، وثلاث سنوات للمدارس الإعدادية، إذ تعد هذه المرحلة مرحلة إعداد الطالب للجامعة.

المبحث الثالث: الإطار العام للمشكلات التي تواجه الهيئة التدريسية

نبذة تاريخية عن المدارس في الحضارات القديمة

أولاً: الحضارات القديمة

كانت التربية عند العرب تهدف إلى أغراض متنوعة منها إعداد النشء لتحصيل ما هو ضروري لحفظ الحياة، وكذلك التربية كانت عندهم تبت فيهم العادات الفاضلة وغرس الخلال الطاهرة التي كان يشتهر بها العرب منذ القدم. التربية عند العمالقة العراقيين عملية تهدف إلى تخريج عدد من المهن والصناعات المختلفة كالهندسة والطب والبناء والتجارة وغيرها من المهن التي تكون للإنسان مصدر رزقه ويعيش عليها. كانت التربية آنذاك تنقسم إلى قسمين: هما القسم الابتدائي والقسم العالي، الأولى كان المؤرخون لا يعرفون شيئاً عن مدارسها رغم انتشارها في أرجاء البلاد، فضلاً عن اكتشاف آثار أنقاض مدرسة لتعليم الأطفال كان فيها قراميد مكتوب عليها دروس للأحداث في الحساب والهجاء والمعاجم وكتب للمطالعة في قواعد اللغة. أما التربية العالية في هذا القسم كان له الكثير من المدارس والمعاهد المتصلة بالمعابد وكان للكتب دوراً ومورداً يرتشف منه الطامحون من طلاب العلم ورواده. ومنها تشمل الكثير من المواد الدراسية المختلفة كعلم النفس وعلم الفلك وعلم اللاهوت والرياضة والهندسة والعلوم الطبيعية المختلفة فضلاً عن الطب وفن العمارة والنقش والتصوير والتأريخ والآداب. (مصطفى امين: ٢٢٢، ٢٠١٩) أما العملية التربوية كانت تتم في الساحات العامة في أماكن العبادة إلى أن تطورت الأمور وتم إنشاء العديد من المدارس النظامية، ومن هنا بدأ التطور والتحول وظهرت الكتابة وبدأت الحضارات تسجل نظمها وقوانينها وشرائعها، وبذلك تم الحصول على معلومات لتلك الحضارات القديمة وأساليبها التربوية وطرقها في نقل التراث وتطبيع الأفراد بطباع الجماعة التي ينتمون إليها والبيئة التي تكون فيها. (رافت بوهي: ١٥٣، ٢٠١٨) التربية في الحضارة الآشورية كانت ضرورية لهم كمعرفة، لما توفره لهم من هناء ورفاهية لشعبهم ويحتفظون بواسطتها بسمعة وطنهم أمام سواهم. حيث عرف الكلدانيون المدارس وكان معلمها الأوائل هم السحرة كما كانت المعابد المراكز الرئيسية للنشاط الفكري. إن ما بلغته حضارتهم من شأو يتيح لنا أن نفترض أنهم عرفوا العديد من المدارس، كانت التربية العالية مقتصرة على السحرة وعلى الطبقات العليا، كما أعطت اهتمام بالطفل الذكي على قدر ما يستطيع أن يبلغ من شأن عال من الثقافة يتيح له الوصول إلى وظائف الدولة امتازت هذه الفترة بكون التعليم تعليماً فنياً وعملياً بالدرجة الأولى، الهدف منه تكوين تجار وكتاب، مع ذلك سادت في فترة من الفترات الدراسات الحرة، فوجد اختصاصيون في الأدب الديني والفلك والتنجيم والتأريخ وأهم ما تم التعمق به هو العلوم التجارية من خلال معرفتهم بنظام المحاسبة وبراعتهم فيه. كانت المدن الكبرى تضم مكتبات بها رقايع واسطوانات حفرت عليها الحروف المسمارية وقد اكتشفت الكتب المسمارية المكتوبة للطلاب للتعرف على حضارة تلك الشعوب ومناهجهم الدراسية التي شملت الدين والنحو الحساب والتأريخ والجغرافية، التي كانت أكثر تنظيم ومنهجية، كما استخدموا جدول الضرب وعرفوا النظام العشري في العد، ومبادئ القراءة كانت تعلم عن طريق المقاطع التي تجمع لتكون الكلمات. (عبدالله الدائم: ٤١، ١٩٧٤) حضارة وادي الرافدين امتدت فيها العلوم والمعرفة إلى فجر التاريخ حيث بدأ التدوين لأول مرة في تاريخ البشرية في منتصف الألف الرابع قبل الميلاد، حيث لعب العراق دوراً بارزاً في نقل مشعل الحضارة إلى خارج رقعة الجغرافية عبر المراكز الحضارية في (سومر وأكد) التي ظلت ثقافتها مزدهرة على مدى ما يقارب ثلاث آلاف سنة. وتشير بعض النصوص التي يمكن إرجاعها للألف الثالث قبل الميلاد إلى وجود مدارس رسمية في هذه الحضارة وفي الفترة التي سبق ظهورها الأزمنة البابلية القديمة. أما في عصر حمورابي ظهرت مدارس لنسخ الكتب وتعليم الناشئة ولقد أسست أول مدرسة في العالم وهي في بلاد ما بين النهرين وغدا التعليم نظامياً في بلاد سومر بعدها ازدادت المدارس زيادة ملحوظة. وفي أوائل القرن العشرين تم اكتشاف عدد من الألواح المدرسية والتي كانت

مادتها تتحدث عن الإدارة والاقتصاد، بعدها ظهرت ألواح للتدريب وعددها بالآلاف والتي كانت يمارسون الكتابة عليها وكما حدثتنا الاكتشافات الأثرية عن المدارس في بابل القديمة والتي كانت تحتوي على أبنية وفيها غرف ومصاطب واطئة تتسع الغرفة الواحدة من (١_٤) من الطلاب. أجور المعلمين كانت تدفع من أجور الطلبة التي كانوا يدفعونها في سبيل التعلم، إن التعليم في المدارس كان مقتصرًا على الأغنياء وعدد قليلًا جدا من الفقراء، إلى جانب ذلك كان للنساء نصيب في التعليم، وهذا ما دلّت عليه الاكتشافات أن الكثير من النساء في العصور البابلية كن على مستوى تعليمي عالي (رافت بوهي، ١٥٤)

ثانياً: النظام التعليمي في العراق (١٩٥٨ – ٢٠٠٣):

بالنسبة للنظام التعليمي في العراق من ١٩٥٨-٢٠٠٣ بعد أن حصل التغيير في النظام الملكي العراقي إلى نظام جمهوري في ١٤ تموز ١٩٥٨ كان هناك تغيير يشمل تطور حتى في النظام التعليمي. فكانت هذه المرحلة مليئة بالتطورات في مجال التعليم. ومنها إعطاء أهمية واضحة لدور المعلم والمدرس والأستاذ. فضلاً عن التراجع الذي أصاب المدارس وعدم القدرة على مواصلة الدوام في مرحلة الحصار، والذي حدث من (١٩٩٠-٢٠٠٣) تعد هذه الفترة هي الأصعب على مراحل النظام التعليمي. إذ تعرضت مدارس العراق إلى القصف والتدمير لأنها تمثل رمزاً من رموز العلم والمعرفة في بلدان العالم أجمع، والتي تكون متقدمة من خلال النظام التكنولوجي في العالم الجديد ومنها أدى هذا إلى تراجع النظام التعليمي العراقي بشكل ملحوظ. وهذه الأحداث أدت إلى هجرة آلاف المدرسين والأساتذة بسبب الظروف الصعبة التي عاشها العراق آنذاك. أما بعد ٢٠٠٣ قد حدث الاحتلال الأمريكي على العراق وكان هناك توقف في كافة مجالات الحياة منها التعليم بسبب القصف الذي تعرضت له العديد من المدارس، لكن بعد تشكيل الحكومة المؤقتة للعراق وعودة التعليم والتدريسيين والتلاميذ إلى الدوائر والالتزام هنا كان النهوض صعباً وكان شيئاً فشيئاً رغم التراجع الذي حصل في ذلك الوقت. أما في دستور (٢٠٠٥) حيث أشار إلى حق التعليم وضرورته في حياتنا العامة. كان هذا أبسط الحقوق التي يجب أن يتمتع بها المواطن. (حميد الصالحي: ٢٠٢٢)

المبحث الثاني

أولاً: مشكلات الهيئة التدريسية المفهوم والأبعاد

الهيئة التدريسية تعد الدعامة الرئيسة في العملية التربوية وهي العنصر الذي تقع على عاتقه مسؤولية إعداد الطلبة تربوياً وعلمياً، وصقل شخصياتهم بما يتلاءم مع متطلبات المجتمع والأفراد. وعلى الرغم من هذه الأهمية البالغة، إلا أنّ أفراد الهيئة التدريسية يواجهون تحديات كبيرة في واقعهم العملي وجملة من المشكلات التي تعيق عملهم ودورهم الهام في العملية التعليمية على الوجه الأمثل، سواء كانت هذه المشكلات مرتبطة بالبيئة المدرسية من قلة الموارد التعليمية وضعف البنية التحتية والاحتفاظ في الصفوف أو متصلة بالجانب التنظيمي والإداري مثل كثرة الأعباء الورقية والقيود الإدارية.

إلى جانب ذلك إن ما يواجهه المدرس من تحديات شخصية ومهنية، منها ضعف التدريب المستمر، وضغوط العمل، وانخفاض المكانة الاجتماعية والاقتصادية مقارنةً بحجم الجهد المبذول. ومع انتشار التطور السريع في المجتمعات والتغيرات في حاجات الطلبة وتطلعاتهم، تضاعفت هذه التحديات لتفرض على الهيئة التدريسية أدواراً جديدة تتطلب مرونة وقدرة على التكيف والابتكار. ومن هنا صار ضرورة الوقوف على تلك المشكلات وتحليلها بعمق، بهدف وضع الحلول المناسبة التي تعزز من كفاءة المعلم، وتدعم مسيرته التربوية بما يحقق الأهداف التعليمية التربوية

ثانياً: العوامل المؤثرة في ظهور مشكلات الهيئة التدريسية

قطاع التربية والتعليم أحد أهم أدوات التنمية المجتمعية ووسائل صناعة نهضة البلد وتطوره كونه يمثل مصنع العقول المفكرة والمبدعة التي تصنع التغيير. ولا شك في أن هذا القطاع كبقية القطاعات الأخرى قد طاله العجز في التخطيط العلمي المدروس، وشابته ممارسات سلبية أفضت إلى تدهوره وبروز العديد من القضايا والتحديات في إعادة الإعمار والتطوير في العراق. وتبقى مشاكل التربية والتعليم عديدة ومتنوعة، بعضها موروث عن الحقب السابقة والبعض الآخر بسبب أساليب التعليم القديمة التي لم تستطع الأجهزة التربوية والتعليمية الخروج منها حتى الآن. وهناك آراء تتراكم حول مجمل المسائل التربوية والتعليمية وتتجمع من حولها وجهات النظر المختلفة، وقد يكون من المفيد وجود التباين في مداخل البحث عن الحاجة الملحة للتطوير والتحديث وكيفية تدارك وتجاوز نقاط الضعف وعناصر الخلل ومنهجية معالجة الإشكاليات المحيطة والمتصلة بهذا الشأن، لكن يبقى من المفيد جداً دراستها ضمن الواقع الاجتماعي والثقافي لبلدنا وأهم هذه العوامل والأسباب هي:

١_العوامل المهنية:

هي مجموعة من العوامل السلبية، المهني والبيئية والذاتية والأدوار التي يكون مكلف بها والظروف العمل والأجور العلاقات التي يكونها مع زملائه والإدارة والتلاميذ التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس مما لها في المجتمع او في المنظومة التي يعمل به تأثير في علاقته النفسية والاجتماعية والفسولوجيا وتأثيرها على أداء مهامه ونتائج عمله.(هنادي قاسم:٢٠٧،٢٠٢٣) وتعرف أيضا عدم التوافق الفرد مع بيئة عمله نتيجة لما تعرضه لمثيرات ذاتية وبيئية تفوق طاقته مما ينتج عنه اثار سلوكية ونفسية فسيولوجيا، وكذلك التغيرات التي تشتت ذهن المعلم أثناء أدائه لعمله أو تعامله مع الآخرين في نفس المكان. والأمور السلبية التي تصبح نتيجة الضغوط التي تصيب الهيئة التدريسية وتصيب العملية التعليمية بالخلل وهذا يصيب المنظومة التعليمية أجمعها. وتعد حالة ذهنية وجسمية تصيب الفرد وتجعله يشعر بالإرهاق البدني والضيق وعدم الرضا عن النفس. ولما كان عضو الهيئة التدريسية في المؤسسات التربوية هو العنصر الفاعل والرئيسي في جودة الأنشطة والبرامج التعليمية التي يهيئها المدرس أو المدرسة ادخل أروقة المدرسة، وإن وجود العضو الهيئة يكون مميز وينعكس إيجابا على الكفاءة الداخلية والخارجية للمؤسسات التعليمية. ونظراً لأهمية الدور الذي يلعبه عضو الهيئة في سير وانجاح العملية التربوية؛ فإنه مع الاستمرار في الضغط المتزايد على عضو هيئة التدريس يؤدي إلى انخفاض في مستوى عمله داخل المؤسسات التربوية، وينتج هذا آثاراً سلبية وأنماط سلوكية ضارة كاليأس ونقص الدافعية في العمل والصراع مع زملائه؛ ما يلحق أضراراً بالمنظمات من حيث الانخفاض في الانتاج ومستوى الجودة داخل المؤسسات التربوية.

٢_العوامل الاقتصادية: يُعد الوضع الاقتصادي للمعلم أحد أهم المؤشرات الدالة على مكانته الاجتماعية ومستوى اندماجه في البنية الطبقيّة للمجتمع. فكما كانت الأوضاع المادية ضعيفة وغير مستقرة، تزايد الإحساس بالاغتراب المهني، وتراجعت فاعلية الدور التربوي. وبعد التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها المجتمع العراقي خلال العقود الأخيرة، تدهورت القدرة الشرائية للمعلمين، وتراجعت المخصصات المالية، مما جعل المشكلة الاقتصادية للهيئة التدريسية واحدة من أبرز القضايا المؤثرة في جودة التعليم واستقرار المعلم نفسياً ومهنياً فالعوامل الاقتصادية من أكثر العوامل تأثيراً في بروز المشكلات المهنية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في المدارس الثانوية، إذ يشكّل الوضع المادي للمعلم الأساس الذي تتحدد من خلاله درجة رضاه عن عمله واستقراره الوظيفي. وأن ضعف الرواتب وتدني المخصصات المالية لا يتناسب مع الجهد الكبير الذي يبذله المعلم، مما يؤدي إلى شعوره بعدم العدالة الوظيفية وتراجع دافعيته نحو الأداء والإبداع.(عبد الفتاح، شيرين:٢٠١٠،٦٠٦).

٣_العوامل التربوية: إن المشكلات التربوية التي تشهدها المدارس الثانوية في العراق هي نتاج لتفاعل معقد بين مجموعة من العوامل البنوية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعكس طبيعة البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العراقي. فالنظام التربوي لا ينفصل عن البيئة الاجتماعية التي يعمل ضمنها، وبالتالي فإن أي خلل في أحد عناصر هذا النظام ينعكس سلباً على أداء المؤسسة التعليمية وفعاليتها في تحقيق أهدافها التربوية. تُظهر الدراسات التربوية أن أهم هذه العوامل يتمثل في القصور الإداري والتنظيمي داخل المدارس، إذ يُلاحظ أن العديد من الإدارات التربوية تعتمد أسلوباً تقليدياً في الإدارة يقوم على الأوامر والتعليمات بدلاً من إشراك المعلمين في اتخاذ القرار. هذا الأسلوب يؤدي إلى ضعف الدافعية المهنية وانخفاض روح الانتماء المؤسسي لدى المعلمين. كما أن تداخل الصلاحيات بين المدير والمعلمين والمشرفين يخلق نوعاً من الارتباك التنظيمي داخل المدرسة، ويؤدي إلى غياب التنسيق والانسجام في العمل التربوي.(عبدالله الشمري:١٩٧،٢٠١٩). كما أن ضعف التمويل المدرسي ونقص التجهيزات التربوية (مثل الوسائل التعليمية، المختبرات، القاعات المجهزة) يؤثر في جودة الأداء التربوي ويُعرق تطبيق الأساليب التعليمية الحديثة.(علي الطائي:٧٤،٢٠٢٠) الى جانب ذلك ان التقنيات الحديثة دورا مهما في تحسين العملية التربوية في مجالات عدة ومنها الانسانية والاقتصادية والاجتماعية ، وانها تعتمد على هذه الامكانيات من شأنها ان ترفع درجة الكفاءة والانتقان والجودة وتنمية الجوانب المهنية والانفعالية والاجتماعية لدى بعض الطلبة. وفي بعض الانظمة وفي الوقت الحالي اصبح التوجه نحو جودة التعليم من اهم متطلباته اذا تسعى الانظمة التعليمية الى تحسين كفاءتها الداخلية والخارجية لتحقيق اهداف التنمية ، الى جانب ما تقوم به من تحديث مستمر في البرامج والخدمات المختلفة وتشهد الانظمة التعليمية اهتماما كبيرا في معظم دول العالم ، لمواكبة التطورات والتغيرات التي يشهدها العصر الحالي وبما يلبي احتياجات المجتمع والفرد.(ايناس فصيح علي داود: ٢٠٢٥

(٢١٨

٤_العوامل النفسية

هي التأثيرات الداخلية لدى الفرد التي ينجم عنها تفاعل القوى الضاغطة ومكونات الشخصية التي تؤدي إلى اضطرابات جسمية أو نفسية أو سلوكية لديه. وهذا ما يدفعه إلى الانحراف عن الأداء الطبيعي أو يؤدي إلى تحفيزه لتحسين الأداء. إن العوامل النفسية من أكثر الأسباب تأثيراً في نشوء المشكلات المهنية لدى أعضاء الهيئة التدريسية، إذ تؤثر في اتجاهاتهم وسلوكهم ودرجة الرضا عن العمل ومستوى أدائهم.(عبدالسلام عبد الرحمن:١٠٢،٢٠١٨) فالأستاذ الجامعي أو المدرس الذي يعاني من اضطرابات نفسية أو ضغوط مهنية متراكمة غالباً ما يُظهر انخفاضاً في

مستوى عطائه وتفاعله الأكاديمي، مما ينعكس سلباً على أدائه العام. من أبرز هذه العوامل الضغوط النفسية والتوتر المهني إذ يواجه عضو هيئة التدريس أعباءً متزايدة في التحضير والتقويم والإدارة، مما يولد شعوراً بالتوتر والإجهاد النفسي الذي يؤثر على جودة الأداء. وتتمثل هذه الضغوط في تضارب الأدوار وضعف الدعم المؤسسي، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الدافعية وتدهور التوازن الانفعالي. من أبرز هذه العوامل الضغوط النفسية والتوتر المهني إذ يواجه عضو هيئة التدريس أعباءً متزايدة في التحضير والتقويم والإدارة، مما يولد شعوراً بالتوتر والإجهاد النفسي الذي يؤثر على جودة الأداء. وتتمثل هذه الضغوط في تضارب الأدوار وضعف الدعم المؤسسي، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الدافعية وتدهور التوازن الانفعالي. (فاطمة الخطيب: ٤٤)

ثالثاً: أثر المشكلات السلوكية والإدارية على النظام التعليمي في العراق

تُعَدُّ المشكلات السلوكية والإدارية من أبرز التحديات التي تواجه النظام التعليمي في العراق خصوصاً في المدارس الثانوية، لما تتركه من آثار مباشرة وغير مباشرة على الأداء التربوي وكفاءة العملية التعليمية. فالمعلم والإدارة المدرسية يشكّلان محورين أساسيين في تحقيق جودة التعليم، وأي خلل في سلوكهما أو في التنظيم الإداري يؤدي إلى تراجع واضح في المخرجات التعليمية، وأن ضعف الإدارة المدرسية يسهم في انخفاض الروح المعنوية للمدرسين وغياب التحفيز وتراجع الانضباط الداخلي، مما ينعكس سلباً على جودة التعليم والتحصيل الدراسي. (معن كشكول: ٢٠٠٧، ٣١) ومن الناحية السلوكية، يؤثر ضعف الانضباط الوظيفي وتدني الدافعية وتكرار النزاعات داخل بيئة العمل المدرسية سلباً في المناخ التربوي، ويُضعف روح الفريق والتعاون بين أعضاء الهيئة التدريسية، مما ينعكس على مستوى تفاعل الطلبة وتقبّلهم للتعليم. وقد أظهرت ميدانية أخرى أن انتشار السلوكيات السلبية مثل الغياب المتكرر، واللامبالاة، والتهاون في الالتزام بالوقت، تمثل أحد العوامل الأساسية التي تُضعف الكفاءة المهنية للمدرسين وتحدّ من قدرتهم على تطوير أساليبهم التعليمية. أما من الناحية الإدارية فإن غياب التخطيط التربوي الفعّال وضعف الإشراف الفني وغياب العدالة في توزيع المهام تعدّ من أهم العوامل الإدارية التي تقلل من فاعلية المدرسة كوحدة تنظيمية مسؤولة عن تحقيق أهداف التعليم. (سعد الشمري: ٢٠٢٠، ٤٠) أن العلاقة بين المشكلات السلوكية والإدارية وجودة التعليم علاقة طردية، فكلما زادت تلك المشكلات انخفض مستوى جودة العملية التعليمية، والعكس صحيح. وتشير النتائج إلى أن معالجة هذه التحديات تتطلب تطوير كفاءة القيادات التربوية وتفعيل برامج التنمية المهنية المستمرة للمدرسين وتعزيز ثقافة الانضباط والمسؤولية داخل البيئة المدرسية. (فاطمة جبار: ٢٠٢١، ٢٧) إن ضعف الإشراف التربوي وغياب العدالة التنظيمية بين المعلمين تؤدي إلى انخفاض روح التعاون بين الكادر التدريسي وتدهور الانضباط داخل الصف، وكل ما يتعلق بالعمل الإداري وعلاقة المدرسة بالنظام التعليمي والخدمات التي تقدمها سواء داخل أو خارج المدرسة، ومشكلات المديرية العامة من إشراف إداري وفني رسمي وعدم تكافؤ بين السلطة والمسؤولية وتعارض الاختصاصات أحياناً بين الأجهزة المركزية والمحلية، كل هذه المشكلات تؤثر سلباً على سير العملية التربوية والتعليمية وأن مديري المدارس سوف يواجهون في العقود القادمة أعمالاً مثيرة ومتحدية، إذ ليس هناك مركز أكثر استراتيجية من مركز مديري المراكز في مجال مساعدة الناشئة كي يتعلموا ليعيشوا، وكي يعيشوا ليتعلموا في ظل عملية تربوية وتعليمية متطورة لتتنشأ جيل جديد متحضر ومتطور يقودنا نحو المستقبل المنشود. (أحمد كريم، حسين عبد الله، ٢٠٢٠، ص ١٤٨) وفي بعض الأحيان يواجه أعضاء هيئة التدريس التحديات السلوكية والتعليمية، تتمثل هذه بالانعكاسات التي يستخدم فيها بشكل مفرط للتقنية الرقمية التي تستخدمها الطلبة بشكل كبير ممثّل أثر على سلوكهم دون محاسبة من قبل أولياء الأمور ولها تأثير مباشر على الطلبة وأسره. (حسين إبراهيم حمادي: ٢٠٢٥، ص ١٠٨)

المبحث الثالث: النقص الحاصل في التخصصات العلمية في المدارس الثانوية

التعليم الثانوي يعتبر الركيزة الأساسية في إعداد الجيل القادر على إتمام مسيرته العملية والعلمية والأكاديمية. إلا أن الواقع التربوي والتعليمي في العديد من محافظات العراق وبالتحديد (قضاء المسيب) يعاني ويواجه تحديات كثيرة، وبالأخص النقص الحاصل في التخصصات العلمية التي تعاني منها أغلب المدارس الثانوية في القضاء. وهذا يعود إلى العديد من العوامل وأولها قلة أعضاء الهيئة التدريسية في المواد العلمية مثل: الفيزياء، الكيمياء، والأحياء، والرياضيات، نظراً لعدم تعيين أعضاء في هذه المواد المهمة من قبل وزارة التربية أو لعزوف الطلاب على هذه التخصصات مقابل التخصصات الأخرى. كذلك عدم التخطيط وسوء التوزيع من قبل مؤسسات التربية التابعة لكل محافظة كونها تجعل أغلب أعضاء هيئة التدريس أصحاب التخصصات العلمية في المحافظة (القضاء) وتبقى المناطق الريفية تعاني النقص الحاد في هذه المواد؛ مما يجعل أغلب أساتذة هذه التخصصات يغيرون دوامهم في القضاء داخل المدينة أو يأخذون إجازة لمدة طويلة. وهذا النقص يؤثر مباشرة على مخرجات العملية التربوية والتعليمية في المؤسسات التربوية، ويقبل من إقبال طلبة المرحلة الثانوية على الالتحاق بالكليات ذات التخصصات العلمية. وهذا كله نتيجة

التخطيط السيء من قبل وزارة التربية ومديريات التربية التابعة لكل قضاء، وعدم وجود رقابة وإشراف حاد على هذه المخرجات أو النقص الحاصل في هذه المواد العلمية.

أولاً: التخصصات العلمية

هي مجموعة من الفروع الدراسية ولها اهتمام بدراسة الظواهر الطبيعية والقوانين التي تتحكم في الكون. وتعد من أهم المجالات التي تساهم في التطورات التكنولوجية والتقدم العلمي الذي يحدث في المجتمعات البشرية. إلى جانب ذلك دراستها تكون في فهم الظواهر الطبيعية، وتفسيرها باستخدام المناهج العلمية التي تقوم على التجربة والملاحظة. وهذه المواد تدرس في المدارس الثانوية للصفوف العلمية وتشمل كلاً من (الرياضيات، الأحياء، الكيمياء، والفيزياء). والتي تزود الطلاب بالمهارات والمعارف اللازمة للعمل في مجالات عدة

الحاجات المستعجلة إلى أعضاء هيئة تدريس بسبب الزيادة في أعداد الطلبة:

إن هذه الزيادة في الفصول (الشعب) تسبب إرباكاً للمدرس، وكلما كان في الفصل الواحد (٣٥) طالباً أو طالبة ساعد هذا في تحسين جودة التعليم. وتشير البيانات الواردة في الاحصائيات السنوية لوزارة التربية إلى أن متوسط العمر للمدرسين في التعليم الثانوي حوالي (٣٠) عاماً. معنى ذلك أن نسبة المتقاعدون سنوياً (٣٪) ونضيف إلى ذلك نسبة قدرها (١٪) حالات وفاة داخل الخدمة، والبعض منهم ينتقل إلى وظائف أخرى أو التقاعد المبكر. فيجب أن تكون نسبة الأعضاء اللازمين للإحلال سنوياً (٤٠٪) من المتوفين. (محمد غانم: ١٩٦٦، ٨٦) وفي عام ٢٠٠١ بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في المدارس الثانوية أو التعليم الثانوي في العراق ٧٣٩٨٩ مدرساً منهم (٦٢٨٤٥) في الوسط والجنوب و ١١١٤٩ في الشمال وقد لوحظ وجود تدني في نوعية عضو هيئة التدريس بسبب تقليص رواتبهم المؤهلين الشهرية بما يقارب ٩٩٪ أو ما يساوي (٥٠٠ - ١٠٠٠ دولار أمريكي). علماً بأن عدد كبير منهم من ذوي الخبرة في التعليم الثانوي وترك مجال التعليم واتجه للبحث عن فرص عمل تكون ذات دخل أفضل سواء أكان داخل أو خارج البلاد وهذا كله مع ما ذكر سالفاً أدى إلى نقص في المدرسين في التعليم الثانوي. (التعليم في العراق: ٢٠٢٥)

ويجوز في القوانين العراقية التعاقد مع خريجين لسد النقص الحاصل؛ فمن قانون الهيئات التعليمية يجوز عند الحاجة:

أ- التعاقد مع المتقاعدين من المعلمين والحديثين لسد الشواغر التي يتعذر شغلها وفقاً للقانون.

ب- التعاقد مع الخريجين من حملة الشهادات الجامعية الأولية في الاختصاصات المقاربة للموضوعات إلى تدرس في التعليم الثانوي وبأجور شهرية مقطوعة نهائياً مجموع رواتب ومخصصات ما يتقاضاه أقرانهم المعينون في الملاك الدائم وفقاً للقانون ولمدة سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة. إلى جانب ذلك يمكننا القول أن عدد من المسؤولين والخبراء التربويين وأولياء الأمور والطلبة أنفسهم: أن النقص الحاصل في التخصصات العلمية هو السبب في تدني مستوى العلمي لدى الطلبة. وأن هذا النقص الحاصل في أعضاء هيئة التدريس كبير جداً وخصوصاً في الاختصاصات العلمية الأساسية (الفيزياء، الكيمياء، الرياضيات، الأحياء، والانكليزي) في جميع المراحل الدراسية التي تخص المدارس الثانوية. (الوقائع العراقية: ٢٠١١، ٩) لهدف الرئيسي من العملية التربوية والتعليمية في أي دولة من دول العالم هو اعداد الانسان وتنمية قدراته واستعداداته اذ تسهم التربية في تنمية وتهذب سلوك الفرد معتمدة على قابلياته ومهارات بقصد توجيهها وبناء شخصية متكاملة من جمع النواحي الجسميّة والعقلية والفنية والخلقية وغيرها فالتربية الحديثة تتادي بضرورة تنمية جمع جوانب الشخصية وعدم التركيز على جانب منها دون اخر حتى تستطيع ان تعد الشخصية الكاملة. (قبس محمد : ٢٠١٦، ١) تعد المشكلات بمختلف أنواعها عائقاً أمام عمل الهيئة التدريسية في مجالها التربوي وهو ما يعتبر سلوكاً طارئاً ضمن العملية التدريسية وفي مجالها التعليمي، لذلك عملنا على دراسة أهم المشكلات التي تواجه الهيئة التدريسية وبدأنا بعرض هذه المشكلات تاريخياً وفي حضارات عدة، وسنبين تأثير هذه الأنواع من المشكلات على الهيئة والمجتمع المحيط بها. والدور الذي تقوم به وزارة التربية في تقديم الخدمات الكافية لأعضاء الهيئة الذين يعملون تحت إشرافها. وكذلك تقديم الحماية اللازمة من العنف والتهديدات من قبل بعض أولياء الأمور والطلبة بالإضافة إلى عدم الدعم والتحفيز لأعضاء الهيئة من قبل المشرفين عليهم سواء كانت من وزارة التربية أو المدرء العامين، أو الإشراف العام. وتبقى مشاكل التربية والتعليم عديدة ومتنوعة، بعضها موروث عن الحقب السابقة والبعض الآخر بسبب أساليب التعليم القديمة التي لم تستطع الأجهزة التربوية والتعليمية الخروج منها حتى الآن. وهناك آراء تتراكم حول مجمل المسائل التربوية والتعليمية وتتجمع من حولها وجهات النظر المختلفة، وقد يكون من المفيد وجود التباين في مداخل البحث عن الحاجة الملحة للتطوير والتحديث وكيفية تدارك وتجاوز نقاط الضعف وعناصر الخلل ومنهجية معالجة الإشكاليات المحيطة والمتصلة بهذا الشأن، لكن يبقى من المفيد جداً دراستها ضمن الواقع الاجتماعي والثقافي لبلدنا وأهم هذه العوامل والأسباب هي:

١. **العوامل الادارية:** يعد وجود النظم في المجتمعات أمر ضروري ومنها النظم التربوية، التي تخضع لقوانين وتشريعات المجتمع ويتم إدارتها من تخطيط وتنظيم وتنسيق بما يتناغم مع معطيات المجتمع ومتغيراته العصرية، ومن هنا فان جميع النظم بإدارتها تقع تحت طائلة المسائلة والتقييم لأعمالها، حيث نجد بان الإدارة المدرسية كنظام فرعي من النظم التربوية تسيطر عليها بعض العوامل المؤثرة على سير أعمالها، إذ انه بدون إدراك وفهم تلك العوامل والتخطيط لها والاستعداد لمواجهتها ستصبح تلك العوامل والمتغيرات من الصعوبات والمشكلات والمعضلات أمام تحقيق الإدارة المدرسية لأهدافها، ويمكن القول أيضا أن الإدارة التعليمية المدرسية بما أنها تتعامل مع مدخلات متعددة ومتغيرة بعض الشيء، فضلا عن اتساع مجالات وميادين عملها واهتماماتها في العصر الحالي فأنها غالبا ما تعاني من مشكلات وعقبات مختلفة تعيق مسيرتها نحو الأهداف. فالإدارة المدرسية تقف أمام الكثير من المشكلات والعقبات التي ليس فقط تنبثق عن التغيرات الداخلية والخارجية بل من عوامل داخلية في المدرسة، حيث أن الإدارة المدرسية وغيرها من أنواع الإدارات تواجه معوقات تنظيمية يسببها حجم المؤسسة التعليمية وضخامة هيكلها التنظيمي الذي تعيش فيه المؤسسة. (عبد العزيز الشمري: ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠١٩، ٢٠٢٠)

٢. **العوامل المهنية:** هي مجموعة من العوامل السلبية، المهني والبيئية والذاتية والأدوار التي يكون مكلف بها والظروف العمل والأجور العلاقات التي يكونها مع زملائه والإدارة والتلاميذ التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس مما لها في المجتمع او في المنظومة التي يعمل به تأثير في علاقته النفسية والاجتماعية والسيكولوجيا وتأثيرها على أداء مهامه ونتائج عمله. (هنادي قاسم: ٢٠٧، ٢٠٢٢) وفي المجال التعليمي والتربوي اتفق المعنيون على ان تنمية القدرات الانسانية وتطويرها ليست هدفا للأفراد فقط ، لكنها ضرورة ملحة للمجتمع كله، والتي منها يسعى الى التطور والتقدم. (هناك ميزل حسين الذهبي: ٢٠٢٥، ٢٩٨) وتعرف أيضا عدم التوافق الفرد مع بيئة عمله نتيجة لما تعرضه لمثيرات ذاتية وبيئية تفوق طاقته مما ينتج عنه اثار سلوكية ونفسية فسيولوجيا، وكذلك التغيرات التي تشتت ذهن المعلم أثناء أدائه لعملة أو تعامله مع الآخرين في نفس المكان. والأمور السلبية التي تصبح نتيجة الضغوط التي تصيب الهيئة التدريسية وتصيب العملية التعليمية بالخلل وهذا يصيب المنظومة التعليمية أجمعها. وتعد حالة ذهنية وجسمية تصيب الفرد وتجعله يشعر بالإرهاق البدني والضيق وعدم الرضا عن النفس. (عبد المنعم المرسومي: ٣٥٢، ٢٠١٩)

٣-العوامل الاقتصادية

يُعد الوضع الاقتصادي للمعلم أحد أهم المؤشرات الدالة على مكانته الاجتماعية ومستوى اندماجه في البنية الطبقيّة للمجتمع. فكلما كانت الأوضاع المادية ضعيفة وغير مستقرة، تزايد الإحساس بالاغتراب المهني، وتراجعت فاعلية الدور التربوي. وبعد التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها المجتمع العراقي خلال العقود الأخيرة، تدهورت القدرة الشرائية للمعلمين، وتراجعت المخصصات المالية، مما جعل المشكلة الاقتصادية للهيئة التدريسية واحدة من أبرز القضايا المؤثرة في جودة التعليم واستقرار المعلم نفسياً ومهنيًا فالعوامل الاقتصادية من أكثر العوامل تأثيرًا في بروز المشكلات المهنية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في المدارس الثانوية، إذ يشكّل الوضع المادي للمعلم الأساس الذي تتحدد من خلاله درجة رضاه عن عمله واستقراره الوظيفي. وأن ضعف الرواتب وتدني المخصصات المالية لا يتناسب مع الجهد الكبير الذي يبذله المعلم، مما يؤدي إلى شعوره بعدم العدالة الوظيفية وتراجع دافعيته نحو الأداء والإبداع. (عبد الفتاح خليفات: ٦٠٦، ٢٠١٠) وإن الأوضاع الاقتصادية الصعبة تخلق لدى المدرسين حالة من الضغط النفسي والاحتراق المهني، وتؤثر في اتجاهاتهم نحو التعليم كمهنة، حيث يشعر المعلم بأن جهوده غير مقدرة ماديًا ولا معنويًا، مما ينعكس على علاقته بطلابه وزملائه وعلى جودة أدائه التدريسي. (سهى عبد الرزاق: ١٠٤، ٢٠١٧) ومن منظور علم الاجتماع التربوي تمثل هذه المشكلات الاقتصادية تعبيرًا عن اختلال التوازن بين الجهد المبذول والعائد الاجتماعي والاقتصادي الذي يحصل عليه المعلم، وهو ما يجعلها مشكلة بنيوية ترتبط بالسياسات التعليمية والاقتصادية العامة للدولة أكثر من ارتباطها بقدرات المعلم الفردية. (علي الحوات واخرون: ٢١٥، ٢٠١٥)

٤- **العوامل التربوية:** إن المشكلات التربوية التي تشهدها المدارس الثانوية في العراق هي نتاج لتفاعل معقد بين مجموعة من العوامل البنوية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعكس طبيعة البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العراقي. فالنظام التربوي لا ينفصل عن البيئة الاجتماعية التي يعمل ضمنها، وبالتالي فإن أي خلل في أحد عناصر هذا النظام ينعكس سلبًا على أداء المؤسسة التعليمية وفعاليتها في تحقيق أهدافها التربوية. تُظهر الدراسات التربوية أن أهم هذه العوامل يتمثل في القصور الإداري والتنظيمي داخل المدارس، إذ يُلاحظ أن العديد من الإدارات التربوية تعتمد أسلوبًا تقليديًا في الإدارة يقوم على الأوامر والتعليمات بدلاً من إشراك المعلمين في اتخاذ القرار. هذا الأسلوب يؤدي إلى ضعف الدافعية المهنية وانخفاض روح الانتماء المؤسسي لدى المعلمين. كما أن تداخل الصلاحيات بين المدير والمعلمين والمشرفين يخلق نوعًا من الارتباك التنظيمي داخل المدرسة، ويؤدي إلى غياب التنسيق والانسجام في العمل التربوي. (عبدالله الشمري: ٩٧، ٢٠١٩) كذلك تبرز ضمن هذا السياق أهمية دور المشرف التربوي كعنصر محوري في تحسين الأداء التربوي داخل المدارس الثانوية، غير أن ضعف هذا الدور غالبًا

ما يكون عاملاً متفاعلاً للمشكلات بدلاً من أن يكون عاملاً في حلها. فالكثير من المشرفين التربويين يمارسون أدوارهم بأسلوب رقابي تفتيشي أكثر من كونه إشرافياً تطويرياً، مما يجعل المعلمين يشعرون بالتهديد بدلاً من الدعم. كما أن قلة الكفاءة الإشرافية وضعف التواصل الإيجابي بين المشرف والمعلمين يؤديان إلى ضعف الإرشاد التربوي، وإلى غياب عملية المتابعة المهنية الحقيقية لتطوير مهارات المعلمين. (علي الحوات واخرون: ٢٠١٥، ١٤٢) وبالتالي، فإن الإشراف التربوي الضعيف يسهم في بقاء المشكلات دون حلول علمية، ويزيد من الفجوة بين الخطط النظرية والممارسات الفعلية داخل المدرسة. أما العوامل التربوية والتعليمية، فتتجلى في القصور في إعداد المعلمين وتأهيلهم المستمر، حيث لا تزال برامج التدريب المهني في كثير من مديريات التربية تعتمد على مناهج نظرية تقليدية لا تواكب التطورات التربوية الحديثة، كما أن المناهج الدراسية تُعاني من كثافة المحتوى وضعف الارتباط بواقع الطلبة واحتياجاتهم، مما يجعل عملية التعلم ميكانيكية خالية من الدافعية والابتكار. ويُضاف إلى ذلك غياب برامج الإرشاد النفسي داخل المدارس، وضعف التنسيق بين إدارة المدرسة والأسرة في متابعة سلوك الطلاب ومشكلاتهم، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم المشكلات السلوكية والتحصيلية. (عبد السلام: ٢٠١٨، ١٠١) إلى جانب ذلك تعاني اغلب المدارس الثانوية من نقص الدعم مع قلة الدور للباحثين الاجتماعيين في مجال اعداد البرامج التوعوية لإرشاد الطلبة في هذه المرحلة، وهذه المرحلة تكون خطره بسبب الانفداع في العلاقات مع الاشخاص وسرعة الاغواء وعدم اللامبالاة من قبل الاهل وانحسار دور والتوجيه والارشاد من الوالدين والمدرسين في المدرسة وانخراطهم في مجموعات خطره من الشباب المراهقين ويكونوا اكبر منهم سنا الى جانب تعاطي والتداول في المخدرات وهذا كله يؤدي الى الانحراف عن الطريق وتغير في سلوكياتهم. (رؤى صلاح الدين محمد حسن: ٢٠٢٥، ٤٩٣) كما أن ضعف التمويل المدرسي ونقص التجهيزات التربوية (مثل الوسائل التعليمية، المختبرات، القاعات المجهزة) يُؤثر في جودة الأداء التربوي ويُعرق تطبيق الأساليب التعليمية الحديثة. (علي الطائي: ٢٠٢٠، ٧٤)

نتائج البحث :

١. تشير نتائج البحث ان اغلب افراد العينة بواقع (١٤٩) وبنسبة (٦٣%) من الاناث
٢. تبين نتائج الدراسة ان الحالة الاجتماعية من المتزوجين الاكبر نسبيا من العينة اذ بلغ عددهم (١٧٠) مبحوثا وبنسبة (٧٢%).
٣. تبين نتائج الحالة ان النسبة الاعلى من تجاهل مقترحات المدرسين (٩٨) وبنسبة (٤١%) مبحوثا
٤. تشير نتائج الحالة ان ادارة المدرسة لا تتعامل بعدالة ومهنية بين المدرسين جاءت في النسبة الاعلى بواقع (١٦٨) وبنسبة (٧١%).
٥. تشير نتائج الدراسة ان أسباب ضعف العلاقة الاجتماعية مع أولياء الأمور جاء في المرتبة الاولى فقرة ضعف وعيهم التربوي بعدد (١٣٦) مبحوثا وبنسبة (٥٨%).

التوصيات

أولاً: توصيات على مستوى وزارة التربية والتعليم:

- من خلال النتائج التي توصلت إليها الباحثة في دراستها فإنها توصي بالتوصيات الآتية:
١. تثبيت السياسات التعليمية والحد من التغييرات وتوحيد التعليمات الصادرة للمدارس.
 ٢. تحسين الأوضاع المالية لأعضاء هيئة التدريس من خلال زيادة الرواتب وصرفها في مواعيدها.
 ٣. تطوير البنية التكنولوجية في المؤسسات التعليمية من توفير شبكات الإنترنت والسبورات الذكية وقاعدة موحدة للبيانات ومنصات تعليم الكتروني.
 ٤. تحديث المناهج وطرائق التدريس والتخطيط لتدريب المدرسين وتطويرهم مهنيًا.
 ٥. إعادة النظر في قوانين الترقيات والحوافز والتكريمات وتوخي العدالة في تنفيذ هذه القوانين.

ثانياً: توصيات على مستوى مديرية التربية:

١. اعتماد آليات واضحة لتقييم الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس وتجنب تضارب القرارات.
 ٢. توزيع التخصصات بشكل عادل ومتساو بين المؤسسات التعليمية.
 ٣. تنظيم دورات تدريبية في تكنولوجيا التعليم عبر فرق تزور المدارس بشكل مستمر.
- ثالثاً: توصيات على مستوى إدارة المدرسة:
- ١- تنظيم البيئة المدرسية وتفعيل الأنشطة وخلق مناخ تعليمي يحفز العملية التعليمية.
 - ٢- رفع الروح المعنوية للهيئة التدريسية بإشراكهم في اتخاذ القرارات وتوزيع الأعمال المدرسية بعدالة وتقدير جهودهم ودورهم الاجتماعي ورفع مكانتهم للتخفيف من التوتر والإرهاق الوظيفي لديهم.

٣. استخدام التكنولوجيا داخل الصف الدراسي لتسهيل الدروس لتجنب بعض مشكلات الاكتظاظ في الصف.
٤. تفعيل الأنشطة المدرسية لامتناس ضغوطات الطلاب، وتوثيق علاقتهم بمدرسيهم وإدارة المدرسة.
٥. تحديد وتوضيح لوائح العقوبات والحد من تدخل البعض في مهام الآخر.

المقترحات:

تقترح الباحثة بدراسة الموضوعات الآتية:

١. إجراء دراسات مقارنة بين المدارس الحكومية والمدارس الأهلية لرصد الفرق في المشكلات.
٢. دراسة العلاقة بين الإرهاق النفسي للمدرسين وأداء الطلبة لمعرفة تأثيره على مستوى التحصيل لدى الطلبة.
٣. دراسات حول القيادة المدرسية ودورها في بناء بيئة مهنية إيجابية.
٤. إجراء دراسات أثر التدريب المهني على جودة التعليم.

المصادر والمراجع:

١. عبد العزيز بن سويلم بن عبدالله الشمري، عارف بن محمد بن سند الحري، المعوقات الإدارية التي تواجه مديري المدارس الابتدائية بمدينة حائل وسبل التغلب عليها من وجهة نظرهم، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، العدد ١١، ٢٠١٩، ص ٢٠١-٢٠٢.
٢. الوقائع العراقية، نظام المدارس الثانوية، رقم (٢) لسنة ١٩٧٧، ص ٨.
٣. هنادي سعيد قاسم، تيسير محمد خوالده، معوقات التمكين التكنولوجي في المدارس الثانوية من وجهة نظر المعلمين، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، مقالة منشورة، العدد الاول، مجلد ٢١، ٢٠٢٣، ص ٢٠٥-٢٠٧.
٤. عبد المنعم جاجر حامد المرسومي، الضغوط المهنية لدى اعضاء هيئة التدريس في كلية المعارف، العراق، ٢٠١٩، ص ٣٥٢.
٥. محمد السيد علي، موسوعة المصطلحات التربوية، دار الميسرة للنشر، عمان. الاردن، ٢٠١١، ص ٧٥.
٦. لباحث العلامة محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، دار النشر مكتبة لبنان، ج١، ١٩٩٦، ص ١٥٥١.
٧. عبد العزيز عطا الله المعابطه، محمد عبد الله الجغيمان، مشكلات تربوية معاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان. الاردن، ٢٠١٣، ص ١٦.
٨. وجدان جعفر جواد عبد مهدي الحكاك، مشكلات تدريسي ومحاضري المواد التربوية والنفسية والاجتماعية في الكليات الاختصاص في جامعة بغداد للعام الدراسي (٢٠١٣_٢٠١٤) من وجهة نظرهم وطلبتهم، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، مركز البحوث النفسية، العدد ٢٠١٦، ص ٥٠، ١٤٧.
٩. عبد الفتاح صالح خليفات، شرين محمد المطارنة، اثر ضغوط العمل الوظيفي لدى مديري المدارس الاساسية الحكومية في اقليم جنوب الاردن، مجلة جامعة دمشق، ٢٠١٠، ٢+١٤، ص ٦٠٥-٦٠٦.
١٠. سهى عدنان عبد الرزاق. الضغوط المهنية وعلاقتها بالرضا الوظيفي لدى معلمي المرحلة الثانوية في بغداد. رسالة ماجستير، جامعة ٢٠١٧، بغداد. ص. ١٠٤.
١١. علي الهادي الحوات وآخرون، دراسات في المشكلات الاجتماعية. بنغازي: دار الكتاب الجامعي. ٢٠١٥. ص. ٢١٢-٢١٥.
١٢. عبد الله الشمري، معوقات الإدارة المدرسية في المدارس الثانوية. جامعة بغداد، ص ٩٧، (2019).
١٣. عبد السلام عبد الرحمن، علم النفس التربوي. القاهرة: دار الفكر العربي، ص ١٠١، ٢٠١٨.
١٤. علي الطائي، الإدارة التربوية والقيادة التعليمية الحديثة. عمان: دار صفاء ص ٧٤، ٢٠٢٠.
١٥. جاسم الأسدي وآخرون، الإرهاق بين معلمي المدارس الابتدائية في العراق: الانتشار وعوامل الخطر، مجلة شرق المتوسط العلمية، المجلد ٢٤، العدد ٣، ٢٠١٨.
١٦. فواز خشمان المشيبين وطارق عبد الكريم الورثان، واقع التعامل مع الأزمات المدرسية وعلاقته بالاحترق المهني لدى معلمي المدارس الحكومية في محافظة عفيف: دراسة ميدانية، المجلة العلمية، المجلد ٤٠، العدد الأول، ٢٠٢٤، ص ١٠٣.
١٧. زينب زياد جاسم الحياني، واقع التعليم في العراق وأهم مشاكله في المدارس الابتدائية، دراسة سوسولوجية في مدينة حديثة، مجلة الجامعة العراقية، العدد ٢٨، الجزء ٥، ٢٠٢٥، ص ٢٢.

١٨. اقبال عبد الأمير إبراهيم، ضغوط العمل وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى المدرسين في محافظة ذي قار، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، ص ٣٠٩
١٩. غزوان رمضان صالح، قيس نياض عبد علي، الكفاءة التدريسية وعلاقتها بمعايير الجودة الشاملة لدى مدرسي ومدرسات المرحلة الثانوية، مجلة الفتح، العدد الثامن والسبعون جامعة تكريت، ٢٠١٩، ص ٢٨٧
٢٠. مصطفى امين، تاريخ التربية، ن. دار الكتب المصرية، مصر_ القاهرة، ط١، ٢٠١٩، ص ٢١٠-٢٢٢
٢١. رافت عبد العزيز بوهي، اصول التربية المعاصرة، دار العلم والايمان، ٢٠١٨، ص ١٥٣
٢٢. عبد الله الدائم، التربية عبر التاريخ من العصور القديمة حتى اوائل القرن العشرين، دار العلم للملايين، بيروت_ لبنان، ط ١، ١٩٧٣، ص ٤٠-٤١.
٢٣. عبد الفتاح صالح خليفات، شرين محمد المطارنة، اثر ضغوط العمل الوظيفي لدى مديري المدارس الاساسية الحكومية في اقليم جنوب الاردن، مجلة جامعة دمشق، ٢٠١٠، ٢+١٤، ص ٦٠٥-٦٠٦.
٢٤. فاطمة الخطيب، الضغوط النفسية لدى المعلمين وعلاقتها بالاحترق المهني، مجلة دراسات تربوية، جامعة القاهرة، العدد ٢٨، ص ٤٤
٢٥. فاطمة عبد الحسين جبار، فاعلية القيادة المدرسية في تحسين جودة التعليم الثانوي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية التربية، ٢٠٢١، ص ٢٧.
٢٦. معن لطيف كشكول سلمان، المشكلات الإدارية التي تواجه إدارات المدارس وسبل معالجتها في محافظة ديالى، مجلة الفتح، العدد ٣١، ٢٠٠٧، ص ٢٦٢
٢٧. سعد مطر الشمري، السلوك المهني للمدرسين وعلاقته بكفاءة الأداء وعلاقته بكفاءة الأداء في المدارس الثانوية العراقية، المجلة العراقية للعلوم: جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص ٤٠-٥٥.
٢٨. أحمد عبد الكاظم كريم، حسين حسن عبد الله، إدارات المدارس الثانوية الواقع والمشكلات في المجتمع العراقي، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد ٥٧، ٢٠٢٠، ص ١٤٨.
٢٩. الوقائع العراقية، قانون وزارة التربية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١) العدد ٤٢٠٩، ص ٩.
٣٠. محمد أحمد غانم، محمد سيف الدين فهمي، مستقبل التعليم الثانوي في العراق وحاجاته إلى المدرسين ١٩٦٥-١٩٧٥، مطبعة مكدييه بغداد- العراق، ١٩٦٦، ص ٨٦، ٩٤.
٣١. التعليم في العراق بين الماضي والحاضر، شبكة الانترنت، في الساعة ١١:١٧ مساءً بتاريخ ١١/١٠/٢٠٢٥، www.infachery.com.
٣٢. حسين ابراهيم حمادة العنكي، التربية الرقمية وتنمية الوعي بالمخاطر الالكترونية من منظور الخدمة الاجتماعية، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ٣٦، ٢٠٢٥، ص ١٠٨.
٣٣. هناء ميزل حسين الذهبي، الرفاهية النفسية وعلاقتها بالتدفق النفسي لدى تدريسي الجامعة، مجلة الآداب جامعة بغداد، العدد ١٥٥، ٢٠٢٥، ص ٢٩٨.
٣٤. ايناس فصيح علي داود، اثر استراتيجية الاسئلة التبادلية الموجهة على الاداء التعبيري لطالبات الصف الثاني متوسط، مجلة الاستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بغداد، العدد ١، المادة ٦٤، ٢٠٢٥، ص ٢١٨.
٣٥. رؤى صلاح الدين محمد حسن، دور الباحث الاجتماعي في اعداد البرامج التوعوية للوقاية من المخدرات في المدارس الثانوية، مجلة الاداب، الجامعة العراقية، العدد ١٥٥، ٢٠٢٥، ص ٢٩٣